وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

عنـــــوان الموضـــوع:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر 2002-2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

إعـداد الطالبة:

- بن زموري خيرة

إشراف الدكتورة:

- مخوخ رزيقة

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
.....	.....	رئيسا
مخوخ رزيقة	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
.....	.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

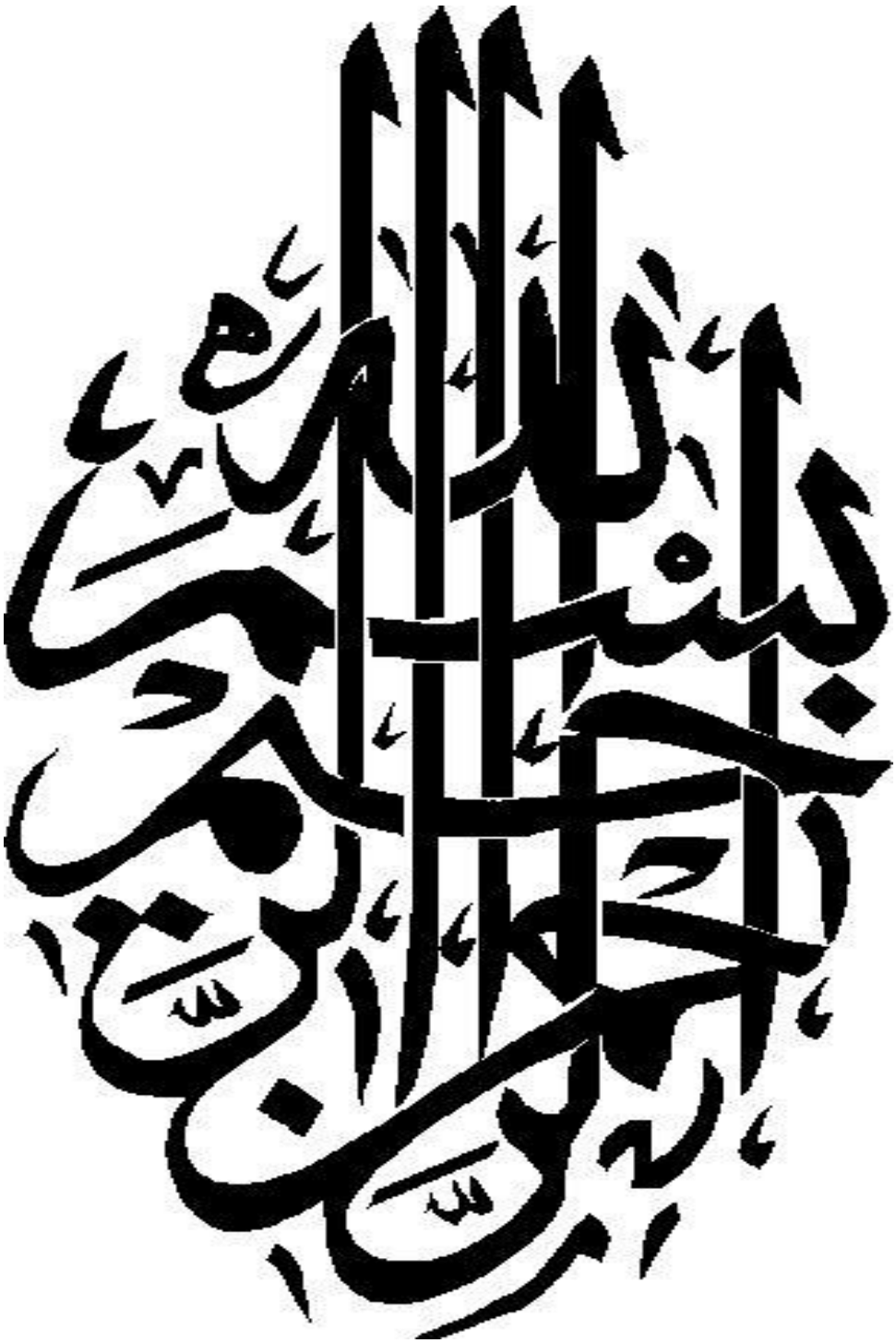

شكر وتقدير

إلى وفقني الذي لله الحمد ,له الشكر و لله الحمد
جل بمشيئته إلا أن يكون لشيء كان فما ,هذا العمل إتمام
شأنه.

أتقدم أن إلا المقام هذا في أنا و يسعني لا
المشرفة **مخوخ رزيقة** التي الأستاذة إلى و التقدير بالشكر
هذا و توجيهاتها إلي غاية وإتمام بإرشاداتها علي تبخل لم
العمل.

قبولها على اللجنة أعضاء أشكر أن يفوتني لا كما
المذكرة مناقشة هذه.

لهم الفضل فيما وصلت إليه أساتذتي الذين إلى
الكرام
شكرا لكم أولائك الذين مدو يد العون والمساعدة كل إلى

بن زموري خيرة

الإهداء

إلى الذين ترعرعت بين أحضانهما ..... إلى الذين أفتخر أن نُسبت إليهما

إلى من وجدت أينما بحثت ومهما قرأت ومهما نسجت أن كل ما قيل فيهما تقصير في حقهما ....

إلى من كَلَلهما الله بالهيبة والوقار ..... إلى من علماني العطاء بدون انتظار .....

الوالدين الغاليين..... برا وإحسانا

إلى من يجري حبهم في عروقي ..... إلى إخواني وأخواتي.....حبا وتقديرا

إلى من سبقونا وكانوا نبراسا ..... إلى من علمونا..... تقديرا وتبجيلا

إلى كل من جعل عمله علما بجله ..... محبي العلم .... دعما وامتنانا

إلى كل من وقف اليراع عاجزا أمامهم

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي و التنمية الاقتصادية	**21-2**
تمهيد	**2**
المبحث الأول : الاطار النظري للاستثمار الأجنبي	**3**
المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي	**3**
الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**3**
الفرع الثاني : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر	**5**
الفرع الثالث : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	**5**
الفرع الرابع :أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	**6**
المطلب الثاني :أنواع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**7**
الفرع الأول :أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	**7**
الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**10**
المطلب الثالث : دوافع و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره	**11**
الفرع الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**11**

الفرع الثاني : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر 13

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية 13

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية 13

المطلب الثاني: متطلبات ومراحل التنمية الاقتصادية 14

الفرعالأول: متطلبات التنمية الاقتصادية 14

الفرعالثاني: مراحل التنمية الاقتصادية 17

المطلب الثالث: تمويل وقياس وعقبات التنمية الاقتصادية 17

الفرع الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية 17

الفرع الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية 18

الفرع الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية. 19

ملخص الفصل الأول 21

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمعطيات الاستثمار الأجنبي في الجزائر 47-23

تمهيد 23

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر 24

المطلب الأول:الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 24

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 28

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر 29

المبحث الثاني: واقع التنمية في الجزائر 33

المطلب الأول: مجهودات الجزائر في التنمية الاقتصادية 33

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر 36

المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية 39

الاقتصادية:

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل **40**

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي **43**

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات **44**

ملخص الفصل الثاني **47**

خاتمة

ملاحق

مراجع

قائمة الجـــــــــــــــــداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين دوافع المستثمر الدولي و دوافع الدول المضيفة	11
02	أهم الدول و الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة **(2017/2002)**	30
03	أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين يناير **2013** و ديسمبر **2017**	31
04	توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة مابين يناير **2013** وديسمبر **2017**	32
05	تقسيم المشاريع الاستثمارية المعلنة أجنبية حسب قطاع النشاط	40

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	
02	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000-2017)	39
03	توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط للفترة 2002-2017	41
04	تقسيم مناصب الشغل حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر	42
05	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي	43
06	التدفقات التجارية خلال الفترة (2005 – 2017)	44
07	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من الميزان التجاري و الرصيد التجاري الخارجي	46

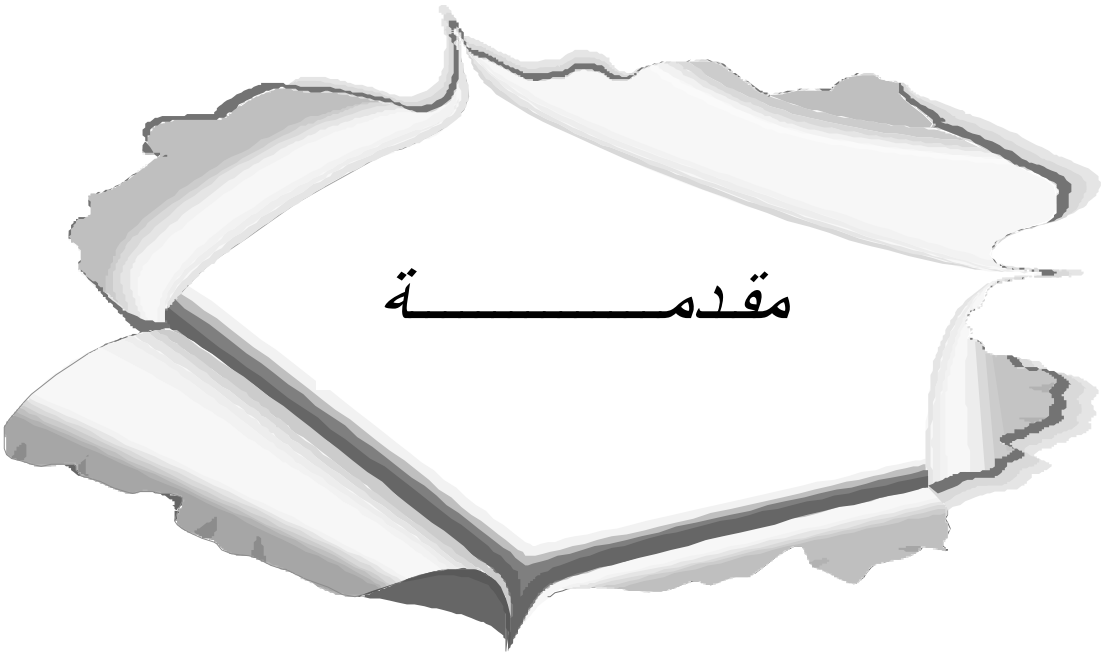
مقدمـــــــــة

مقدمـة:

في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة في العالم والمتسارعة والتي جعلت من مهمة الدول النامية في الحفاظ على اقتصادها والنهوض به في مختلف القطاعات بالأمر الصعب، لما تحتاجه من مهارات بشرية متخصصة وتقنيات تكنولوجية حديثة ورؤوس أموال طائلة وكذا في تلبية احتياجاتها المتزايدة، وهذا ما أثقل عاتقها بالمديونية للخارج وما ترتب عنها من أثار سلبية على اقتصاد الدول المدينة، وكبديل عن هذه المعضلة (المديونية) استعانت الدول النامية بوسيلة تمويلية أخرى تعتبر كبديل ذا أهمية بالغة، وأحد المواضيع الاقتصادية المهمة الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وذلك بمنح الحق لرؤوس الأموال الأجنبية بالاستثمار داخل الدولة.

والجزائر كباقي دول العالم، ومن بين الدول النامية التي تتنافس على استقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحقيق ذلك كان لابد على الدول النامية أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية واضحة، والاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة التي تعتبر من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي، حيث تحتل هذه المسألة أولوية خاصة في الدول النامية ومن بينها الجزائر التي تعمل جاهدة على تحسين مناخ استثمارها من خلال منح التسهيلات والضمانات المتعددة بجذب الاستثمارات إليها للحصول على التمويل اللازم والحد من الاقتراض الخارجي، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المصاحب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إشكالية الدراسة

من الطرح السابق يمكن عرض إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

انطلاقا من هذا السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
2. ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟
3. ما هي القطاعات التي استحوذت على قدر أكبر من هذه التدفقات؟
4. كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤشرات الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة

من خلال تقديم مجموعة الأسئلة في إشكالية الدراسة، يمكن وضع الفرضيات التالية:

أ. وضعت الجزائر مجموعة من القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر والجاذبة له؛

ب. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تواجهه عدة تحديات ومعوقات في الجزائر؛

ج. قطاع الصناعة استحوذ على أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية؛

د. الاستثمار الأجنبي يساهم بشكل إيجابي في المؤشرات الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التقدم والرقي؛
2. تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية؛
3. محاولة إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للجزائر.

أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية هذا الدراسة في النقاط التالية:

أ. إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال؛

ب. إبراز الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية، هذه الأخيرة تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية في التنمية الاقتصادية؛

ج. محاولة إيجاد بديل من ضمن البدائل التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها في زيادة مواردها المالية وللخروج من خطر الاعتماد على مصدر واحد و أساسي للتمويل.

منهج الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة اعتمدنا على الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته و طبيعة الدراسة حيث قمنا بوصف وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا، كما تم الاعتماد على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات، مواقع الأنترنيت للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الدراسة.

حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في إطار التحليل الخاص بالدراسة، من خلال وضع الحدود الزمانية والمكانية والبحثية، ولتحقيق هذا قمنا بإنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

1. لقد تم تحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017، وذلك راجع إلى تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في بداية الألفية الثالثة وصدور قوانين الاستثمار الفعلية في هذه الفترة؛
2. اقتصرت الدراسة على المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، العمل، ومؤشر ميزان المدفوعات.

أسباب اختيار الدراسة

أ. باعتبار موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الحديثة استقطبت مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي، خاصة في الظروف الراهنة التي تمر بها مختلف الدول خاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر؛

ب. طبيعة التخصص التي ألزمتنا الخوض في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الدولي؛

ج. الميل إلى المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة؛

د. الرغبة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه، وإزالة الكثير من الغموض بشأنه.

الدراسات السابقة

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وسعيا منا لأثراء الحقل المعرفي، قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات لتفادي التكرار وتحقيق التكامل معها، حيث تم التطرق للدراسات السابقة التي قد تكون لها علاقة بموضوع الدراسة، ونذكر بعضها:

دراسة **بعداش عبد الكريم** بعنوان " **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري** " جامعة الجزائر 2008، والتي حاول الباحث فيها قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005) باستعمال الأسلوب الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبيا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

دراسة **كريمة قويدري** بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011 ، والتي حاولت الباحثة فيها قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1991 -2008)، من خلال تعريف النموذج

بتوظيف دالة كوب دوقلاس Cu douglas باستعمال برنامج" Mintab v 1.5" حيث توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي المباشر على النمو الاقتصادي والذي كان أقل من أثر الاستثمار المحلي والواردات على النمو الاقتصادي .

دراسة **خيالي خيرة** بعنوان " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، جامعة ورقلة، 2016، والتي حاولت دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2012 باستعمال الأسلوب الوصفي تحليلي حيث توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي محدودا لأن مصدر الدخل في الجزائر لازال يرتبط بقطاع المحروقات.

وما يميز دراسة الطالبة عن هذه الدراسات هو أنها جاءت مكملة كونها تطرقت لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2017)، ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية.

صعوبات الدراسة

لا يخلو إنجاز أي دراسة من مواجهة لصعوبات أو مصادفة للعقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذه الدراسة، ولعل أهم وأبرزها صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية، إذ يتطلب ذلك الكثير من المعلومات التفصيلية حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تقسيمات الدراسة

لمعالجة موضوع دراستنا قمنا بتقسيمه إلى مقدمة وخاتمة، بالإضافة إلى جانبين أحدهما نظري ممثل في فصل واحد، والآخر تطبيقي ممثل في فصل واحد، وذلك في ضوء فرضيات وأهداف الدراسة.

تم التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري لكل من الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية المؤسسة، حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية الاستثمار الاجنبي، أما المبحث الثاني سنخصصه لماهية التنمية الاقتصادية.

ويتعرض الفصل الثاني الى واقع الاستثمار الأجنبي وكذا واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، ليتم في ختام الدراسة الخروج بجملة من أهم وأبرز النتائج، وتقديم المقترحات.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية وحافز للإنعاش الاقتصادي وهي من أهم الوسائل التي تعطي لها الدولة اهتماما نظرا لأهميتها كشكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال وجلب تكنولوجيات ومهارات جديدة أو نظرا للتحولات الاقتصادية العالمية أصبح واجبا على الاقتصاديات النامية فتح الباب أمام هذه الاستثمارات لمواكبة ظاهرة العولمة والانخراط في المنظمات العالمية والإقليمية مثل المنظمة العالمية للتجارة، ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي؛

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتمد الدول النامية في تمويل استثماراتها على حجم التدفقات الأجنبية الواردة إليها وذلك وفق السياسات الاستثمارية المنتهجة، فقد تزايدت أهمية هذا التمويل في الفترة الأخيرة بشكل كبير لذا فقد تناولنا في هذا المبحث التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب عدة.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني ذلك انه يمتص الأموال المكتنزة و يوجهها إلى النشاط الاقتصادي من اجل تلبية الاحتياجات الوطنية المختلفة.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

أولا :الاستثمار

عرف الاستثمار لغة انه كلمة مشتقة من الثمر و يطلق الثمر على عدة معان كحمل الشجر أي ما ينتجه الشجر، أنواع المال و البحث عن النماء و الزيادة[1]

ومن الناحية الاصطلاحية فقد تعددت تعاريف الاستثمار تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة به حيث ارتكز مجملها على جوانب المخاطرة و السعي نحو الربح، وعلى إن الاستثمار ينطوي على إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال و السلع الإنتاجية المستعملة في الإنتاج. [2]

ثانيا: الاستثمار الأجنبي

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر ، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أن ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا ، يوفر فرص العمل ، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات، وعليه فالاستثمار

1- قطب مصطفى سانو،" **الاستثمار أحكامه، وضوابط في الفقر الإسلامي**"، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص1 .

2- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** "، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص15، ص16 .

العالمي غير محدود (رؤوس الأموال الأجنبية) حيث يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف بحسبها نوع الاستثمار.[1]

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يعرف على "أنه الاستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة ويأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص – أو إعادة شراء كلي أو جزئي المؤسسة في الدولة المضيفة"[2] كما يمكن تعريفه على انه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى الخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء مؤسسة[3].

و يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد و طني آخر ، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة ، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ، و وفقا للمعيار الذي وصفه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها .[4]

كما عرفه مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (**UNCTA**) على انه الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليها لشركة المستثمرة، وشركة أو وحدة إنتاجية) في بلد آخر (البلد المستقبل لاستثمار)[5] ولأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو وحدة إنتاجية، تابعة لبلد آخر غير البلد الأم وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تساوي أو تفوق الحصة **10%** من أسهم الشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع[6].

1- زغيب شهرزاد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – واقع وآفاق –** "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005، ص4.

2- زغيب شهرزاد، المرجع نفسه، ص 5.

3- محمد مراس، "**قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة سعيدة، ص 122.

4- خيالي خيرة، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة ، ص 5-6.

5- علي عبد القادر علي، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية** "، العدد الواحد و الثلاثون، 2004، ص 4.

6- حسان خضر، "**الاستثمار الأجنبي المباشر –تعارف وقضايا–**"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد32، 2004، ص 5.

من خلال ما تم طرحه من تعاريف للاستثمار الأجنبي يمكننا حوصلة التعريف التالي الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به مستثمر في بلد ما بامتلاك أصل في بلد آخر، على أن يكون له حق ملكية المشروع و كذلك حق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها.

الفرع الثاني : مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر: [1]

1. **رأس المال حقوق الملكية:** يشتمل رأس المال حقوق الملكية على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة بالإضافة إلى المساهمات في رأس المال مثل توفير الآلات والمعدات.
2. **العوائد المعاد استثمارها:** تشمل العوائد المعاد استثمارها نصيبا لمستثمر المباشر (نسبة اشتراكه في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كالأرباح، و نصيبه من عائدات الفروع المحولة إليه، و تعامل العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.
3. **رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين بين الشركات:** تتضمن رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين في ما بين الشركات عمليات اقتراض و إقراض الأموال بما في ذلك سندات الدين و ائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة، المؤسسات التابعة والزميلة من جهة ثانية إن هذه العناصر الثلاثة المكونة للاستثمار تسير وتراقب من طرف مؤسسة الاستثمار و التي تعرف بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد بلد أخر نسبة **10%** أو أكثر من الأسهم العادي.

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

- يعتبر الاستثمار مباشرا اذا كان يملك المستثمر الأجنبي**10%**و ما اكثر من الأسهم العادية فله حق التصويت داخل المؤسسة و إما اذا كانت اقل من ذلك فسوف يسجل محاسبيا كاستثمار و من ثم ليس له الحق في تسيير الشركة.

1- بامحمد نفيسة، "**تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI** "، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2016/2015، ص 5.

- يتميز بانخفاض درجة التقلب اذ يتميز بالاستقرار اذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية ، و تدفقات الحافظة الأجنبية ، و هذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي في حد ذاته ،اذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع ، إضافة إلى إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط التي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء[1]
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة استثمار منتج ، فهو بالضرورة استغلال الأمثل لما يستعمله من حيث لا يقدم المستثمر على الاستثمار أمواله و خبراته في الدول المستقبلية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع و كافة البدائل المتاحة .
- توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر و يقصد بها كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم، وفي هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي، والنسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية، يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول آسيا و أمريكا اللاتينية.[2]
- معدل نمو الاستثمار الأجنبي: لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا مما جعله يكون محل اهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي.

الفرع الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:[3]

- مبدئيا لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية، من سلامة المشروع الذي يستثمر فيه.
- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي، كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي، و ذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية، والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

1- سلمان حسين،"**الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية** "، مذكرة ماجستير، غير منشورة، التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص5.

2- سلمان حسين، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية** "، مرجع سابق، ص 11.

3- غريب بولرباح، "**العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها – حالة الجزائر**"، **مجلة الباحث، العدد 10**، جامعة ورقلة، 2012، ص 101.

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الفرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها ، كما يمكن لها أم تعمل على الرقيب مستوى العامل المحلي كإنشاء معاهدة لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة.
- كما أنها تساهم في إنشاء مجال الإصلاح وصيانة الآلات، فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهما لإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، كذلك يمكن أن تساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية؛
- ينسب للاستثمارات الأجنبية الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية، بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.

المطلب الثاني: أنواع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار في موجودات دولة أخرى، ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو اندماجات في شركة وطنية، باختصار أي موجودات الشركة الأم في دول مضيفة، ويعرف أيضا بأنه المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة للغرض الذي قدم من أجله وفقا للقوانين الوطنية (للدولة المضيفة).

الفرع الأول: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقديم عدة أنواع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق معايير مختلفة كالتالي:

1- تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الملكية:

أ- **الاستثمار المشترك:**[1] ينطوي الاستثمار المشترك على اتفاق طويل الأجل يشارك فيه طرفان (شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين، حيث لا تقتصر هذه المشاركة على حصة في رأس المال فقط بل قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة،وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أوكله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا، أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق. يعتبر الاستثمار المشترك احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو اكثر من دولتين مختلفتين بصورة دائمة .

1- سعيدي يحي، "**تقييم المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 65-66.

كما يعرفه تيربسترا **Terpstra**على انه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، بحيث يكون أحد اطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليها.

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:[1] تمثل مشروعات الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة ونجد الكثير من دول العالم الثالث لا تفضل هذا الشكل من الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، ومن احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية، رغم عدم وجود دلائل علمية كافية لتفسير هذا الخوف، في حين توجد في دول العالم الثالث من يفضل هذا الشكل من الاستثمار لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ت- الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الشركات متعددة الجنسيات: لقد ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تعد من أهم أشكاله والمحرك الرئيسي له فمن جهته يتمثل جزء هام من الإنتاج والعمالة والتبادل التجاري الدولي، ومن جهة أخرى هي شركات عملاقة تتمتع بقدرات مالية ضخمة وقاعدة تكنولوجية جد متطورة و مراكز للبحث والتطوير في مختلف المجالات خاصة مجال الإدارة والتسيير واتخاذ القرارات الإستراتيجية[2]، حيث عرفت على أنها: (هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية و البشرية و في نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد، طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسية الشركات التي تقوم بالتصدير فقط، هذا حتى إذا كانت تمتلك فروعا أجنبية للبيع[3]).

1- محمد يعقوبي، توفيق تمار، مداخلة بعنوان:" **أثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الدول العربية**"، ملتقى دولي حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – حالة الجزائر والدول النامية – جامعة بسكرة، ص 2.

2- بامحمد نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

1- محمد عبد العزيز عبد الله عيد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره ، ص48.

2- تصنيف الاستثمار الأجنبي حسب معيار الغرض[1]

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي حسب معيار الغرض إلى:

أ- الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية : الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية هو الشكل الأقدم للاستثمار التي تبعته الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية، وخاصة في مجال النفط و الغاز و العديد من الصناعات الاستراتيجية الأخرى، ويعتمد هذا النوع على تشجيع الصادرات من الموارد الأولية وزيادة الاستيراد من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية و المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية.

ب- الاستثمار الباحث عن الأسواق: يعتمد هذا الاستثمار على حجم السوق ونموها في البلدان المضيفة، و يقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي و حصة الفرد منه، والتي توضح القوة الشرائية المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات.

ت- الاستثمار الباحث عن الكفاءة: يتم التعهد بهذا النوع من الاستثمار من قبل الشركات متعددة الجنسية التي تحقق تدويل عملياتها بشكل مكثف، والهدف من هذا الاستثمار هو تعظيم الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف بطريقة الميزة النسبية بشكل كامل في البلدان المضيفة.

ث- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يحدث هذا النوع من الاستثمار في مراحل متقدمة من نشاط الشركات متعددة الجنسية، عندما تقوم إحدى الشركات بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة، ويكون لهذا النوع من الاستثمار أثار توسعية على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، وبعض الدول النامية قادرة على جذب هذا النوع من الاستثمار عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية ولا سيما العمالة التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والمهارة، والهياكل الارتكازية المادية، وكمثال على ذلك ما قامت به الشركات من تمركز في مواقع البحث والتطوير في سنغافورة، وتطوير البرمجيات في الهند.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

تُعتبر المحدّدات الاقتصادية من أهم المحدّدات التي يعتمد عليها مُتخذي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتمثل هذه المحددات في حجم السوق، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى وجود البنية الأساسية، ووجود إطار تشريعي وتنظيمي، وكذلك وجود نظام قضائي، إلى جانب تقديم الحوافز المالية والتمويلية للمستثمر الأجنبي.

1- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري،" **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص38-40.

2- فجر عبد الله الصالح، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة** "، بكالوريوس في الاقتصاد،2014، ص 7-8.

يمكن عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

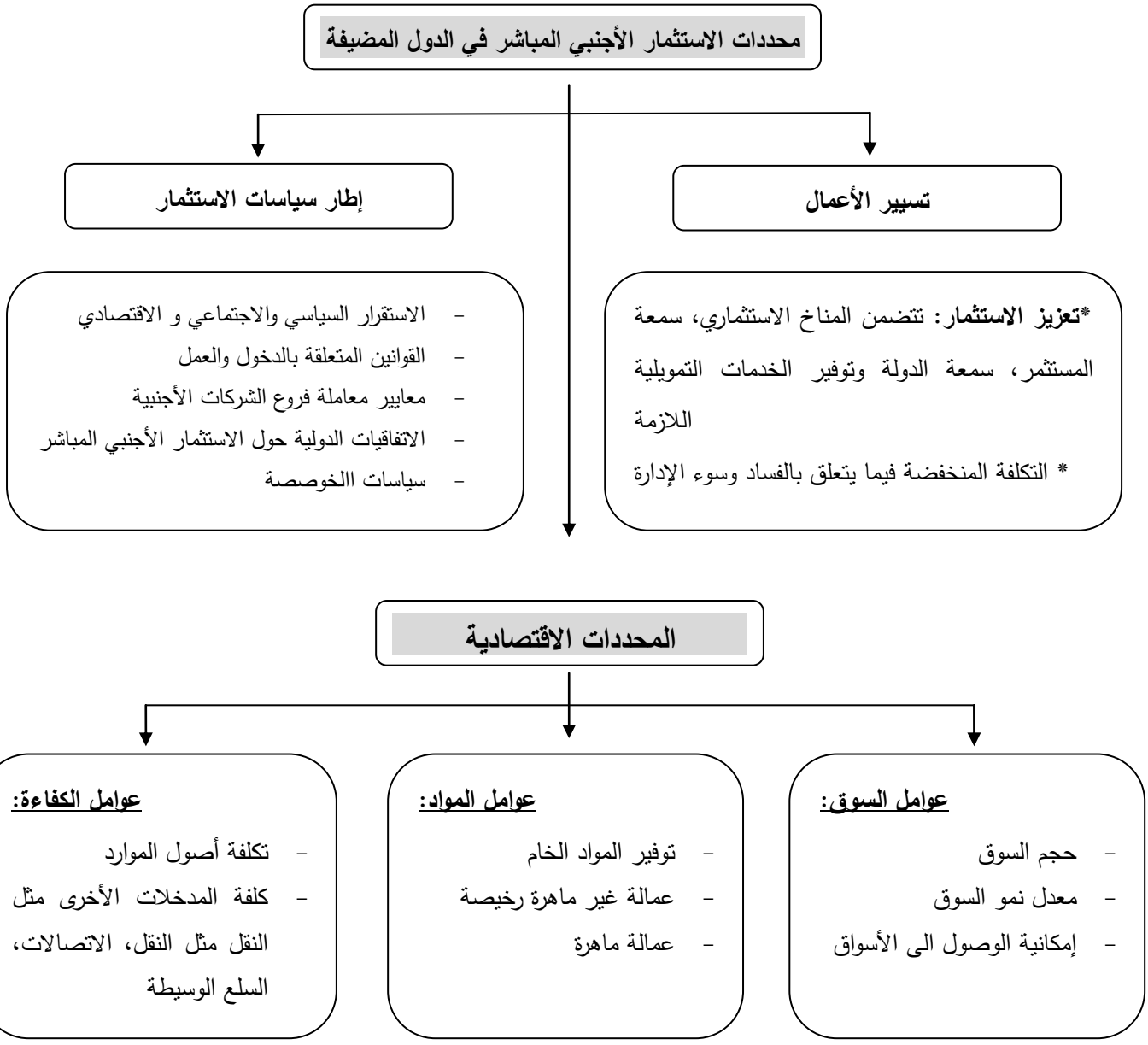

المصدر: بيري نورة، زرقين عبود، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، المغرب: محددات وأثار «دراسة مقارنة باستخدام نتائج المعدلات الآنية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2014، الجزائر، ص 111.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز دوافع اهتمام الدول باستقطاب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى إبراز أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التمييز بين دوافع و مبررات مختلفة لانتقال الاستثمار الأجنبي المباشر وهي تسمى برباعية الموارد و السوق و الكفاءة و الأصول الإستراتيجية، فالبحث عن هذه العناصر والسعي لإيجادها يهدف إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية اتجاها يخدم أهدافها الأساسية في تعظيم الأرباح و تحقيق النمو في أي مكان في العالم و هذا ما رأيناه في أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ذلك يمكن ذكر دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة كما يلي:

أ- **دوافع المستثمر الأجنبي:** تتعدد دوافع قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الخارج، ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية: [1]

- البحث عن المصادر : يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة لاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز، والمنتجات الزراعية؛
- الرغبة في النمو والتوسع :إن عجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي، والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية من أجل تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق؛ [2]
- الاستفادة من انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج؛ [3]
- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة؛
- تجنب قيود التجارة الخارجية و الاستفادة من السياسات الاقتصادية للدول المضيفة.

ب- دوافع الدول المضيفة: تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية، والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد و من أهم هذه الدوافع نذكر:

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: هناك دول تمتلك ثروات طبيعية هائلة إلا أنها لا تمتلك الإمكانيات المادية والمالية لاستغلالها.[1]

1- براهمية أمال، سلايمية ظريفة، مداخلة بعنوان : "**تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية** "، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة محمد خيضر، يومي 21-2006/11/22، ص 10 .

2- دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006،ص77-78.

3- عبد المجيد اونيس، حول **الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واقع وأفاق**،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، يومي 17-2006/18، ص 252.

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي: تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل في التمويل أو عجز في الموارد المالية

الجدول الموالي يوضح الفرق بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدول المضيفة:

الجدول رقم (01): مقارنة بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدول المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
- البحث عن استثمارات ذات ضرائب اقل أو بدونها - التخلص من مخزون سلعي راكد - التخلص من تكنولوجيا متقادمة - التغلب على البطالة المقنعة في الدول المقر - البحث عن أسواق جديدة - النمو و التوسع و غزو الأسواق الخارجية - اختبار منتجات جديدة و استخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب المعملية و الميدانية - البحث عن أرباح ضخمة .	- تحقيق تقدم اقتصادي مطرد - جذب الاستثمارات الدولية - الحصول على تكنولوجيا متقدمة - توفير الإدارة المتقدمة - المشاركة في حل مشكل البطالة المحلية - توظيف عوامل الإنتاج المحلية - إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات - الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة - تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

المصدر: فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 36.

1- بامحمد نفيسة، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

إن الهدف العامل لاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها و تأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات، هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها.
- الاستفادة من القوانين المتعلقة بالتشجيع و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمر فيها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها.

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

إن عملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية وسهلة فهي تتطلب وقتا طويلا ، والواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط؛ بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة؛ علما أن المسؤول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانع التنمية، لكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الإمكانات المادية في عملية التنمية لذلك نجد البلدان المتخلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني و يضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات، فاهتمام هذه الدول ينصب حول تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والتي سوف نتناولها من خلال هذا المبحث الذي خصصناه لموضوع التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

تباينت الآراء ووجهات النظر بالنسبة للعلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية، وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين حتى أصبح من الصعب وضع تعريف محدد ودقيق للتنمية بعبارات واضحة محددة.[2]

ورغم ذلك ظهرت تعاريف عديدة ومتنوعة حاولت تحديد طبيعة التنمية، جاءت كما يلي: "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية

1- سمير يحياوي، " **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية –حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 13 – 14 .

2- بن لخضر عيسى،" **سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988–2015)**"، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2019/2018، ص 155.

الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع بالحد الأقصى."[1]

وكما لم يتفق العلماء والمفكرون على تعريف التنمية لم يتفق أيضا المفكرون الاقتصاديون على تعريف موحد للتنمية الاقتصادية، سنقوم بإدراج بعض التعاريف التي جاءوا بها محاولين إيجاد قاسم مشترك لهذه التعاريف.

"التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي."[2]

يعرف **ولنسكي** مفرقا بين التنمية و النمو فيقول: "التنمية الاقتصادية تعني قبل كلٌ شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان، فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية و هو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسيا فإنّه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها."[3]

ومهما تنوعت واختلفت التعاريف فإن جوهر التنمية الاقتصادية يبقى منصبا نحو تنمية و تطوير النشاط الاقتصادي وخاصة الإنتاجي، وبذلك نستطيع إعطاء مفهوم للتنمية الاقتصادية في التعريف الآتي في محاولة للجمع بين التعاريف السابقة "التنمية الاقتصادية هي تلك التدابير و الإجراءات المتخذة التي تهدف لتغيير وتطوير النشاط الاقتصادي والهيكل الاجتماعي بزيادة الإنتاج السلعي والخدماتي ورفع الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية طويلة على أن تشمل غالبية أفراد المجتمع" .

المطلب الثاني: متطلبات ومراحل التنمية الاقتصادية

تُعدّ التّنمية الاقتصاديّة فرعاً من فروع علم الاقتصاد؛ حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصاديّة في الدّول النّامية ونهوضها؛ لذلك تعدُّ من الوسائل المُعزّزة للنموّ الاقتصاديّ في العديد من القطاعات العامّة.

الفرع الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي:

1. **الموارد الطبيعية:** اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم

1- مدحت محمد أبو النصر، "**إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص 18.

2- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية(دراسة نظرية و تطبيقية)**"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 7.

3- بن لخضر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 158.

افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر.

أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شحة في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.[1]

إذ يتطلب توفر شرطين في الموارد هما:[2]

- أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه.
- أن يوجد طلب على الموارد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.
- أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد.

2 الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها. إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا، وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع واستثمار السكان. وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.[3]

3 رأس المال: يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدلات تغيرها، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني، وينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجه فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة، وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها، وذلك بإقامة مصانع جديدة، بالإضافة إلى

1- فليح حسن خلف ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006، ص 184-185.
2- محروس إسماعيل، « **دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء الأول "**، شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص21.
3- قنادزة جميلة ، **"الشركات العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، جامعة تلمسان ، السنة الجامعية 2018/2017 ، ص 73.

الحصول على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية وثم زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني.[1]

4- التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع.

والتكنولوجيا تساهم في:

- ✓ زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار.
- ✓ اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية.

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عدة منها:

- معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الإنتاج، وبالتالي تحقيق فائض، معتبر ومن ثمة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي.[2]

5- التخطيط: يعرف التخطيط على أنه البرنامج الذي يوضح كيفية وطلق استغلال الموارد المتوفرة وكيفية جلب الموارد الغير متوفرة وللتنمية مستلزمات تتعلق بالخطط التنموية منها:[3]

أ. يجب أن توضع أهداف للتنمية بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني حيث يتم تنفيذ هذه الأولويات قبل غيرها.

ب. يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر النتاج المتاحة بشكل فعال

ج. يجب أن يحدد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والتنمية والإدارية وغيرها الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية.

د. معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدولة حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع الإمكانيات المتاحة.

هـ. يجب ألا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض.

1- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ،" **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها ، سياساتها** "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000، ص 42.

2- فليح حسن خلف ،**"التنمية و التخطيط الاقتصادي** "، مرجع سبق ذكره ،ص 202-203.

3- علي جدوع الشرفات، **"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"** مرجع سبق ذكره ، 2010، ص 11.

الفرع الثالث: مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية والمتمثلة في:

- **المرحلة الأولى:** تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.
- **المرحلة الثانية:** تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.
- **المرحلة الثالثة:** تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.
- **المرحلة الرابعة:** تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية. ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في هذه المراحل بصفة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

المطلب الثالث: تمويل وقياس وعقبات التنمية الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في مجال التنمية هي انخفاض حجم الاستثمارات بها لذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان فيها.

الفرع الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية نجد:

1. **الموارد المحلية:** تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين:

- الادخار وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات، وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي التي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكما يمكن

1- بن لخضر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 166.

إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة، إما بطريقة مباشرة أو بطريقة الوساطة مثل المصارف.

- مدخرات قطاع الأعمال الاحتياطات والأرباح غير الموزعة، ومن مدخرات الحكومة والتي تنشأ نتيجة لزيادة إيراداتها عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى لها للحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.[1]

2. **التمويل المصرفي:** تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة، نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.[2]
3. **التمويل الأجنبي:** نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، وتتمثل أشكال التمويل الخارجي فيما يلي:
   - التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.
   - المنح والمعونات من الدول الأجنبية.
   - الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.[3]

الفرع الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية

بغية الوقوف على مستويات التنمية المحققة من قبل الدولة لابد من وجود مقاييس معينة وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وفيما يلي لمحة عن بعض مقاييس التنمية الاقتصادية.

أ. **الناتج القومي الإجمالي GNP:** في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون الـ **GNP** بأسعار ثابتة)، ومن الانتقادات الموجهة لهذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو

1- المرجع نفسه، ص 70.
2 - محمد عبد العزيز عجمية ، محمد الليثي ، **"التنمية الاقتصادية"** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000، ص262.
3- قنادزة جميلة ، مرجع سبق ذكره ص 71.

التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

أ- **الناتج القومي للفرد:** جوهر مقياس التنمية هذا هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد، واهم ما يؤخذ على هذا المقياس إمكانية ازدياد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء وهو ما يحصل في البلدان المتخلفة اقتصاديا من انعدام عدالة توزيع الدخل.

ج-**الحاجات الأساسية Basic Needs:** بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية. فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976قبل منظمة العمل الدولية(ILO)، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

د- **مؤشرات اجتماعية Social indicators:** تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن، والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم، ويشمل هذا المقياس مقياسان فرعيان الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها Morris ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الفرع الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

تعترض التنمية مجموعة من العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي تختلف من مجتمع لآخر وان كان يوجد حد أدنى مشترك بينها، ويمكن تقسيم هذه العقبات إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:[1]

1. **العقبات الاقتصادية:** تعاني الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها قلة رأس المال اللازم لعملية التنمية بالإضافة إلى انخفاض مستوى إنتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل، ويعمق من أسباب انخفاض الإنتاجية تخلف أساليب الإنتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجية المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.
2. **العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية:** يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو حال معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام عملية التنمية،

1- بن لخضر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 173-174.

الاستقرار السياسي مهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية فهو يعد حافز لجلب الاستثمارات الأجنبية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة في الدول، وفي نفس الوقت الطبيعة الاجتماعية والتوجه الفكري للمجتمع له دور كبير في مسار التنمية من خلال تحديد نموذج التنمية و طبيعة الاستثمارات وأولوياتها.

3. **العقبات التنظيمية والتكنولوجية:** تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي وحتى لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود، الجهاز الحكومي يلعب دورا رئيسيا في تحريك عجلة التنمية، ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية.

وللحاق بركب التقدم لا بد من توظيف التكنولوجيا في مختلف المجالات مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى أداء القطاع الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية.

خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري إما مملوكا بالكامل أو جزئيا، ويكون في عدة أشكال يتخذ مجموعة من الأهداف والدوافع للدخول إلى أسواق الدول المضيفة، وأمام أهميته المتزايدة في تمويل اقتصاديات الدول المضيفة له اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، و بما أنا لكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمعطيات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تمهيد

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام عديد الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تكمن هاته المنافسة في جعل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية أثر تحفيز الانسياب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، لذا نجد أن هناك حراك مستمر من طرف الدولة الجزائرية من أجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي بهدف تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

الجزائر وكغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية، مما ألزم الحكومة الجزائرية على وضع إطار قانوني واضح للاستثمار الأجنبي المباشر للتوصل إلى النتائج المرجوة منه.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اختار المشرع تعريفا موسعا للاستثمار وأخذ ثلاثة أنواع منها:

- اقتناء الأصول التي تدخل في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة هيكلة وسائل الإنتاج .
- المساهمة في رأس المال المؤسسات العمومية عن طريق المساهمات النقدية والعينية و تتمثل في جلب التكنولوجيا أو تسيير الخبرات و مواصلة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.
- الاستثمارات الناتجة عن منح امتيازات أو رخص.

لقد تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كان أهمها تلك التي وضعت في سنوات التسعينات والتي احتوت على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر ، حيث وضعت مجموعة من القوانين منها قانون الاستثمار رقم **63-77**المؤرخ في **26**جويلية **1963**[1]، جاء هذا القانون ليمنح كل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي الاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول، بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا المستثمر الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية للاقتصاد الوطني،[2] إلا أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية ذلك لتخوف المستثمرين الأجانب من عدم الاستقرار الاقتصادي، انتهاج النظام الاشتراكي، ضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج. وعلى إثر فشل هذا القانون اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن مجموعة من القوانين بشكل متتالي تهدف في مجملها إلى إعطاء الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، تهدف لزيادة تدفق العملة الصعبة ،نقل التكنولوجيا و توفير مناصب الشغل، لم تعطي النتيجة المرجوة إلى غاية سنة **1990** حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة ما قبل الإصلاحات ، و ما بعد سنة **90** عرفت بمرحلة الإصلاحات التي بدأت بإصدار قانون النقد و القرض **10/90**الصادر في

1- القانون رقم 63– 77 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53، 02أوت 1963.
2- محمد سارة ، الاستثمار الأجنبي في الجزائر- دراسة حالة أوراسكوم- مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009/ 2010، ص 14.

14أفريل**1990**[1] – بالرغم من أن القانون **10/90** هدف إلى تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون الاستثمار إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر نذكر منها: [2]

- حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة، وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال .

قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.

رفع القيود المفروضة من قبل القوانين السابقة والمرتبطة بحل تدخل رأس المال والطبيعة القانونية للشريك فلقد لم يتم إلغاء شرط **51/49** و للمستثمر غير المقيم الحرية المطلقة في إقامة الاستثمار بمفرده أو عن طريق الشراكة

ولقد حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال التعامل مع قضايا الاستثمار الأجنبي خاصة بعد المصادقة على الأمر التشريعي الجديد الذي تجسد في أحكام المرسوم **93-12** المؤرخ في **1993/10/15** و يعتبر هذا النص اللبنة الأساسية و حجر الأساس و الزاوية في مجال الإجراءات ذات الطابع التشريعي التي تحكم جل الاستثمارات ، و لعل أهم النقاط الأساسية التي جاء بها هذا النص التشريعي تكمن في ما يلي:

أ. إزالة تامة للفوارق القديمة بين الاستثمارات العمومية و الخاصة والأجنبية والعامة والوطنية.

ب. التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الجبائية، الجمركية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار.

ج. ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والعوائد الناجمة عنها.[3]

لقد ألغى هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات، حيث أن هذا القانون جاء نتاجا للإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ **1988** هذا التاريخ الذي تزامن مع إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية ، كما سبق صدوره صدور القانون التجاري[4] والقانون المتعلق بالتحكيم في مجال التجارة الدولية[1].

1- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم16، 1990.

2- كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر2012،ص.66

3- المرسوم التشريعي 23-12 الصادر بالجزائر بتاريخ 05 أكتوبر1993، الجريدة الرسمية، العدد 64،05أكتوبر1993.

4- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في افريل1993 يعدل و يتمم الأمر رقم 75-50المؤرخ في 1975/9/26 والمتضمن القانون التجاري بالجزائر، الجريدة الرسمية رقم 27-1993.

رغم كل هذه التعديلات إلا أن الاستثمار انخفض سنة **1995** بـ **344** مشروع أي بمعدل **20.6%** وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة[2]، ثم جاءت مرحلة ما بعد التسعينات حيث تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن في الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي:

الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار: جاء هذا الأمر المتعلق بالاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر وذلك بعد النتائج السلبية التي خّلفها المرسوم التشريعي **93/12**، حيث إن التجربة دلت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما انه لن يحقق ما كان منتظرا منه رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه، لذلك جاء الأمر رقم **03/01** المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مآخذ، حيث ارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها :

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق.
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات.
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين.[3]

وحسب الأمر **03/01** تمنح الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات مهلة **30** يوما بدءا من تاريخ طلب من حال امتيازات بغية توفير الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز المشروع للمستثمر وإبلاغه بقرار منحه أو عدم منحه الامتيازات المطلوبة وفقا للمادة السابقة من القانون، بالإضافة إلى حرية الاستثمار والمساواة في المعاملة، وحرية تحويل رؤوس الأموال والامتيازات الجبائية المتمثلة في:

1- **النظام العام:** يتمتع المستثمر بالمزايا في إطار إنجاز مشاريعه التجارية والمتمثلة في تطبيق النسبة المنخفضة للرسوم الجمركية بشأن الأجهزة المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري وإعفائها من ضريبة القيمة المضافة إضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل الملكية اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري المادة التاسعة.

2- **نظام الاستثمار:** تمنح للمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة ، و المشاريع التي لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني مزايا خاصة

1- المرسوم التشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 افريل 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية بالجزائر الجريدة الرسمية رقم 27-1993.

2- عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري ، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 25/24/23 مارس، بيروت ، 2009، ص 06.

3- المادة 11 من القانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية.

لاسيما المشاريع التي تستخدم التكنولوجيا التي تساعد على حماية البيئة و الموارد الطبيعية وتساعد على التنمية المستدامة المادة العاشرة وتطبيق نظام الضريبة الثابتة التي تبلغ نسبها **2%** الخاصة بتسجيل عقود تأسيس الشركات وزيادة رأس مالها، ويعفى المشروع لمدة **10** سنوات بعد مزاولة نشاطه الفعلي من الضرائب على الشركات وضريبة الدخل التي تخضع لها الأرباح الموزعة، وإعفاء الممتلكات غير المنقولة التي تدخل في إنجاز المشروع الاستثماري من ضريبة العقارات لمدة **10** سنوات بدءا من تاريخ امتلاكها.

3- ضمانات الاستثمار : يتم معاملة المستثمر المحلي أو الأجنبي باعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق و الالتزامات الخاصة بالاستثمار وفقا للمادة الرابعة عشرة، ولا يجوز الاستيلاء على المشاريع الاستثمارية المنجزة بأمر إداري وفي حالة المصادرة ينبغي التعويض العادل المجزئ و فقا للمادة السادسة عشرة، وتم إنشاء مكتب متعدد الخدمات في الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار يجمع بين مختلف الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار ويعمل هذا المكتب مع الإدارات والأجهزة الأخرى المختصة على تيسير وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع وفقا للمادة الخامسة والعشرون، كما يمكن تحويل رؤوس الأموال في الجزائر و التي تنص عليه المادة **31** من الأمر رقم **03/01** و أصبحت الوضعية أكثر و ضوحا منذ اعتماد نظام بنك الجزائر رقم **03/05** الصادر في **06** جوان **2005** المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ويحدد كيفيات تحويل الأرباح والفوائد و النواتج الحقيقية الصافية للتنازل أو لتصفية الاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر رقم **03/01** المذكور سابقا، وأصبح النظام رقم **03/05** يلزم البنوك والمؤسسات المعتمدة بتنفيذ بدون تأخير تحويل الأرباح والفوائد الناتجة عن التنازل عن الاستثمار الأجنبي إلى جانب علاوات الحضور و مكافئات أعضاء مجلس الإدارة الأجانب[1].

1- مكتب صباح لخدمة المستثمرين، **"دليل الاستثمار في الجزائر عام " 2006** الجزائر، مطبعة حسناوي، نوفمبر 2006، ص59 .

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها **2.381.741**كلم^2 تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من **2.000.000**كلم^2، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على **1200** كلم.

"بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول التالي يبين تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017.

الشكل رقم (02): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000-2017)

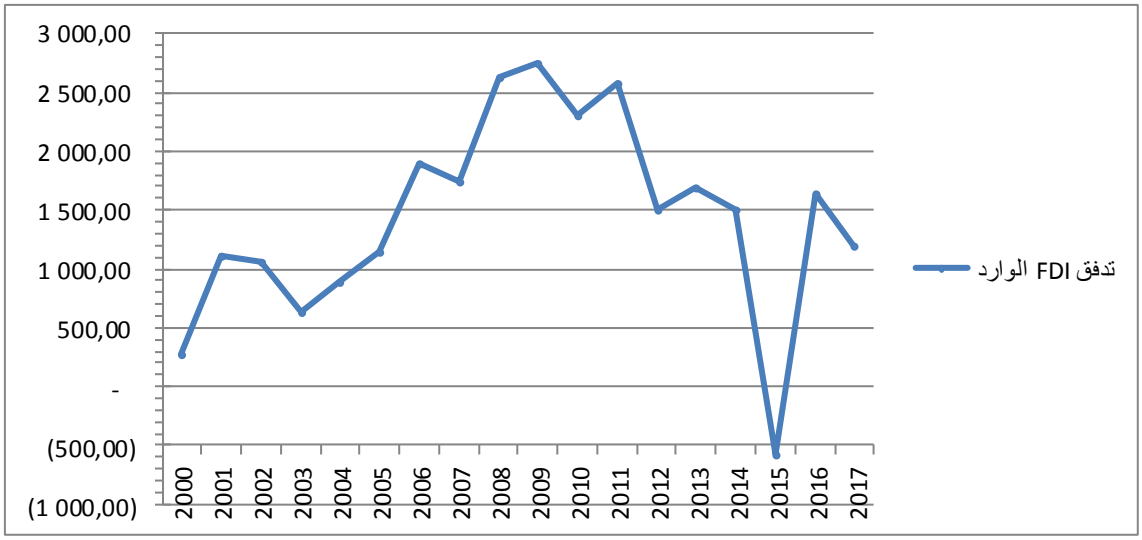

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (01).

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنة 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1113،1 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 03/01 و ما تضمنه من حوافز وضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي.

أما سنة 2002 فقد سجلت حوالي 1065 مليون دولار وهذا راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال للشركة أوراسكوم بتاريخ 21 جويلية 2001 المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية.

خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر لتبلغ 637،9 مليون دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، رغم هذا الانخفاض إلا أنه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا أين وصلت إلى 881،9 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر 03/01 ضمن النظام الاستثنائي، لتسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2753,8 مليون دولار سنة 2009، هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات 2008-2011 لتصنف من بين خمسة دول إفريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر

لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض التسجل 1499,4 مليون دولار و هذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) و التي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع ، بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة و عشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار، واستمر تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من سنة إلى أخري حيث سجل تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017، حيث بلغت 1.20 مليار دولار مقابل 1.635 مليار دولار سنة 2016، ويتضح أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالا على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر دوما وجهة ثانوية للاستثمارات الأجنبية ونشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعا البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر

تعتبر الدول الأوروبية أهم مستثمر في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2002-2017) من حيث عدد المشاريع بـ 472 مشروع بإجمالي 1148208 مليون دينار جزائري منها 332 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها، تليها كل من إيطاليا وإسبانيا وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 262 مشروع بقيمة 1057257 مليون دينار، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت ، البحرين ، المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر ، ثم الدول الأسيوية بـ 114 مشروع بتكلفة 169732 مليون دينار كان أهمها الصين واليابان و تأتي أمريكا بـ 18 مشاريع قدر ماليا بـ68.813

مليون دينار، وهذا حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة الممتدة (2002-2017) استنادا إلى الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002/2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري
أوربا	472	1148208
فيما بيها الاتحاد الأوربي	332	666499
أسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
إفريقيا	6	39686
استراليا	1	2974
المجموع	**1205**	**3153166**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2017)www.andi.dz

لقد صدر حديثا التقرير السنوي الثالث والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام **2018**، عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات و شمل هذا التقرير أهم البلدان الأجنبية المستثمرة في المنطقة المغاربية المتمثلة في كل من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا باستثناء ليبيا وعليه فلقد ركز هذا التقرير على قيمة الاستثمارات، والمشاريع حسب القطاعات بين جانفي **2013** وديسمبر **2017**.

الجدول رقم(03): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (بالمليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	**14.293**	**82**	**69**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 33 لمناخ الاستثمار 2018، ص 61.

ولقد أكد هذا التقرير أن الصين هي أول مستثمر في الجزائر بقيمة استثمارات تصل إلى 3.539مليون دولار بـ 10 مشاريع و5شركات، لتليها سنغافورة، بقيمة استثمارات تصل إلى 3.151مليون دولار، ثم تأتي إسبانيا باستثمارات تصل إلى 2.565 مليون دولار في حين ذكر هذا التقرير بأن قيمة الاستثمارات التركية في الجزائر بلغت 2.313 مليون دولار، بأربعة مشاريع فقط، ثم ألمانيا باستثمارات لا تتجاوز 380مليون دولار، وهذه تعد أهم 5 دول أجنبية و 5 شركات مستثمرة في الجزائر لتأتي في المرتبة السادسة جنوب إفريقيابـ 350مليون دولار بمشروع وبشركة واحدة وتأتي فرنسا في المركز السابع بـ 330مليون دولار حيث بلغت عدد مشاريعها في الجزائر بـ 12 مشروعا و10 شركات لتليها سويسرا بـ 330مليون دولار و4 مشاريع و4 شركات مستثمرة في الجزائر وهذا ما جعلها تحتل المرتبة الثامنة، أما بالنسبة لإيطاليا فلقد حصدت المركز التاسع في الترتيب و تم تحديد تكلفتها بـ 232مليون دولار بمشروع واحد وبشركة واحدة لتحل بعدها المملكة المتحدة في المركز العاشر بتكلفة 212مليون دولار ومشروعين وشركتين فيما بلغت تكلفة المشاريع بالنسبة للدول الأخرى بـ 892مليون دولار و28 مشروعا و28 شركة في حين حددت التكلفة الإجمالية لجميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر 14.293مليون دولار فلقد بلغ عدد المشاريع 82أما بالنسبة لعدد الشركات

الأجنبية المستثمرة في الجزائر التي وصلت إلى 69 شركة، والجدول الموالي يبين توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة.

الجدول رقم(04): توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا و المحيط الهادي	6964.9	48.7
أوربا الغربية	4056.1	28.4
الدول الأوربية الناشئة	2327.9	16.3
إفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	12.7	0.1
الإجمالي	**14292.3**	**100**

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 33 لمناخ الاستثمار 2018، ص61.

كما ورد عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في نفس التقرير السنوي المذكور سابقا الأقاليم المستثمرة في الجزائر للفترة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017 حيث تصدر القائمة إقليم آسيا و المحيط الهادي بتكلفة 6964.9 مليون دولار بنسبة 48.7%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، في حين رصد إقليم أوربا الغربية المرتبة الثانية بـ4056.1 مليون دولار مثلت نسبة 28.4%وجاءت الدول الأوربية الناشئة في المرتبة الثالثة بقيمة 2327.9 مليون دولار سجلت بها نسبة 16.3%وتوالت بعدها على الترتيب كل من الأقاليم إفريقيا، الشرق الأوسط، أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسب لا تتعدى في مجملها نسبة 7%.

المبحث الثاني: واقع التنمية في الجزائر

الجزائر كباقي الدول النامية تسعى إلى النهوض والمضي قدما بتنمية اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على و ضع حزمة من الإجراءات لتحسين مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

المطلب الأول: مجهودات الجزائر في التنمية الاقتصادية

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية اكتست خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات، ولا غرابة في أن الجزائر عالجت مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر* ، كان أهمها قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية **1993**، الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي من أجل الاستثمار و أعفاه من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة ، كما أن هذا القانون منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير حجم الاستثمار، و لقد شهد واقع الاستثمار منذ هذا التاريخ انطلاق العديد من المشاريع للقطاع الخاص الوطني وبعض المشاريع الأجنبية ، لكن التقييم الأولي لوضعية الاستثمار في الجزائر يؤكد على أن الكثير من الصعوبات ما زالت تعيق قيام المشاريع الاستثمارية وهذا ما أدى إلى مراجعة بعض القوانين قصد مواجهة الاختلالات السابقة و في هذا الصدد تم تعديل قانون الاستثمار من جديد في شهر أوت **2001**ويعبر ما جاء في هذا القانون عن نظام الاستثمار القائم حاليا في الجزائر.[2]

موازاة مع هذا التوجه الرامي إلى فتح السوق الجزائرية على الاستثمار الأجنبي شرعت الجزائر في تطبيق المخططات التي تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة ، حيث أصبح من الأولويات الراهنة التي تواجه الاقتصاد تحدي تنويع الهيكل الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، من خلال التركيز على القطاعات التقليدية .وعلى غرار الفلاحة اتجهت الجزائر إلى تطوير قطاعات أخرى كالسياحة و تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فهي تطمح إلى خلق مناصب الشغل اللازمة لامتصاص العمالة التي يتوفر عليها سوق العمل المحلي، إضافة إلى تطوير الاستهلاك بالموازاة مع تقليل الاعتماد على الصادرات لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية ، وتشجيع الأنشطة التصديرية بمعية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (تنشط حاليا على مستوى العديد من القطاعات الإنتاجية). وفي هذا

*- من أهم القوانين الخاصة بالاستثمار: قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/26 ، وقانون رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15، قانون رقم25/88 المؤرخ في 1988/07/12، قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05،الأمر الرئاسي رقم03/01 الموافق لـ 2001/08/20.

2 - ناجي بن حسين، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 24، سبتمبر2005، ص 20 .

الإطار، عمدت الحكومة الجزائرية إلى وضع العديد من البرامج لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي و حتى الاقتصاد الوطني ككل ، و في سبيل تأهيل المؤسسات الوطنية و الرفع من قدرتها التنافسية أطلقت الحكومة الجزائرية مشاريع كبرى شملت المجالات الأساسية الأربعة للاقتصاد : تهيئة الإقليم ، الصناعة ، الفلاحة و الصيد البحري و السياحة.

- و بعد الإعلان عنها سنة **2006**، و التشاور حولها خلال سنة **2007** في إطار الجلسات الوطنية للصناعة، ليتم تبني الإستراتيجية الصناعية الجديدة . لكن ترسم خطط لتشجيع الاستثمار الخاص، و التي تطمح إلى طرق أبواب القطاعات ذات الإمكانيات التنموية العالية : الصناعات التحويلية (البتروكيمياء، الأسمدة، الحديد و الصلب، التعدين خارج الحديد و آلات البناء)، صناعات المنبع للأنشطة الحالية (المنتجات الزراعية، الصيدلانية، الكهربائية) . إضافة إلى الصناعات التي تتأخر فيها الجزائر مقارنة بدول الجوار على غرار صناعة و تركيب السيارات و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال[1].
- وفي سنة **2002**، بدأت خطة إنعاش القطاع الفلاحي، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية **(PNDAR)** بهدف دعم التجديد الفلاحي و إعادة بعث الاهتمام بالقطاع الفلاحي كمكون رئيسي في الخطط؛ التنموية المرسومة . أما في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات، فقد استهدفت السياسة التنموية المتبناة في سنة **2001** و المرتكزة على تشجيع الاستثمار الخاص، والشراكة إلى عصرنة قطاع الصيد البحري ، حماية الثروة السمكية ، تطوير تربية المائيات إضافة إلى ترقية التكوين والبحث العلمي[2] و في إطار استغلال المؤهلات و الإمكانيات السياحية غير المستغلة التي تتوفر عليها الجزائر، تبنت الجزائر مخطط سياحي يرسم الأفاق قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل (**2009-2015-2025**) التي تكفل تنمية القطاع السياحي، بما في ذلك السياحة الصحراوية و الجبلية ، و يتخلل المخطط مشاريع بناء مدن سياحية.
- و بعد الشروع في تطبيق السياسات القطاعية لإنعاش الاقتصاد الوطني، أعطت الحكومة الأولوية لتأهيل البنية التحتية الوطنية ؛ ففي سنة **2005** تم إطلاق مخطط تكميلي لدعم النمو **(PCSC)** بغية تحسين الخدمات العمومية الموفرة للمتعاملين الاقتصاديين وعامة الشعب .كما تم اعتماد مخططين يستهدفان الهضاب العليا والجنوب، وخصصت الحكومة لإنجاز هذه المخططات غلاف مالي يقدر بـ **180** مليار دولار للفترة الممتدة حتى سنة **2009** ، منها **70%** للبنى التحتية القاعدية

1-ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiquespubliques pour l'investissement**, Op Cit, p 20.
2- ANIMA investment network **Ibid**, p 2.

، السكن و التجهيزات العمومية، وذهب الجزء الأكبر من هذه المخصصات إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **2005–2025**[1]، كما تم خلال سنة **2010** إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد حتى سنة **2014** لتمويل الهياكل القاعدية للاقتصاد والخدمات الجماعية، وخصص له غلاف مالي يقدر بـ **286** مليار دولار، ومن أهم القطاعات والمخصصات الواردة في المخطط ما يلي[2]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 53411 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي156 مليار دولار، يخصص برنامج 2010–2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال:
- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها : 1000 إكماليه ، 850 ثانوية ، 600000 مقعد بيداغوجي جامعي، 400000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- إنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها: 172 مستشفى، 45 مركبا صحيا متخصصا، 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- إنشاء مليوني وحدة سكنية منها: 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالماء الشروب، من خلال إنجاز35 سدا، 25 منظومة لتحويل المياه و إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- إنشاء أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها: 80 ملعبا، 160 قاعة متعددة الرياضات، 400 مسبح و أكثر من 200 نزل ودار شباب.

1-ANIMA investment network **Ibid**, p 21

2- بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي ، 2010-2014 ، الجزائر 24 ماي 2010 ،ص 2-3

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن كل ما كان متوقعا من وراء التوسع في من حال حوافز والتسهيلات للمستثمرين ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية و القانونية والتشريعية والأمنية التالية:

أولا: عدم وجود سوق منافسة

يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية :[1]

1. إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأس مالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب
2. كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع و تأثيراتها لسلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة .
3. الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، و هذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل % 44 من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فان نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرت هو علاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب .
4. إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدلا لمغامرة في عملية الاستثمار.

1 - بعلو جبولعيد ، "**معوقات الاستثمار في الجزائر**"، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 04،ص79، ص81.

5. أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

6. أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعد متطور هو أخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها اتجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

ثانيا: عائق العقار

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيان السنة[1]".

كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي[2]:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط؛
- أمن المنطقة الصناعية.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها **83-18**في **31** أوت**1983** المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية. [3]

أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:

- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛

1- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **"أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05،2007، ص66.
2- علي همال، فطيمة حفيظ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الجزائر، العدد 04، مارس، 2005، ص 385.
3- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 66 .

- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛
- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

ثالثا: المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

أ- **الفساد الإداري:** إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا .و كذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا".[1]

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية، هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[2].

ب – عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية: إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية لدولة النامية، والملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز

1- بعلو جبو لعيد، مرجع سابق، ص.82

2 - صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43 -44، 2008، ص 125.

جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين. [1]

و تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية: [2]

- إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.
- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.
- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.
- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزييف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.
- إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت و هذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم .
- إن انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا للتمويل في الدول النامية ومن ضمنها الجزائر فمن المؤمل إن الاستثمارات تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن الخطأ التصور بان المنافع التي يمكن إن تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الحصول عليها دون تكلفة فالمستثمرين لهم دوافع من تدويل أنشطتهم كما إن الدول التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول أخرى تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسيه مما يعني إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار وتعتمد درجة استفادة كل طرف إلى حد كبير على سياسات وإجراءات الطرف الأخر بشان نوعية وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة

1- بعلوجبولعيد، مرجع سابق، ص.85.
2- المرجع نفسه، ص 85.

بين الطرفين، ومن خلال هذا المبحث نود إن نبرز اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بالجزائر.

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم و في مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر، وذلك بمعدلات مختلفة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التخفي فمن حدة هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية.

و بعد إدراك الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل، بادرت إلى تقديم حوافز و امتيازات خاصة للاستثمارات التي تقوم بتوظيف جزء كبير من اليد العاملة، و بالرغم من كل الجهود التي قامت بها لا تزال فرص الشغل المستحدثة متواضعة مقارنة بتلك التي توفرها الاستثمارات المحلية و بحجم الإمكانيات المتاحة.

لإيضاح هذا الدور اعتمدنا على تصريحات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يخص عدد المشاريع المصرح بها للفترة 2002-2017 للاستثمار المحلي و الأجنبي و ما توفره من مناصب عمل حيث لاحظنا إن نسبة عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي ضئيلة جدا لا تتعدى 1.5% من إجمالي عدد المشاريع التي قدرت بقيمة مالية 2519831مليون دينار جزائري مشكلة بذلك نسبة 17.62% من الإجمالي المالي للاستثمارين المحلي و الأجنبي موفرة بها 133583منصب عمل أي 10.85% من مجموع مناصب الشغل المقدرة بـ 1231594 موزعة على حسب نوع الاستثمار في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تقسيم مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المؤية	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة المؤية	مناصب الشغل	النسبة المؤية
الاستثمار المحلي	62334	%98.58	11.780.833	%82.38	1.098.011	%89.15
الاستثمار الأجنبي	901	%1.42	2.519.831	%17.62	133.583	%10.85
المجموع	**63.235**	**%100**	**14.300.664**	**%100**	**1.231.594**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة **(2002-2017)**www.andi.dz، اطلع عليه يوم **2019/06/27**على الساعة **14:14**

نلاحظ مقدرا مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير مناصب الشغل التي تعتبر نسبة جد محتشمة 10.85% مقارنة بالاستثمار المحلي الذي استحوذ على النسبة الغالبة في ذلك حيث قدرت بـ89.15 %من أجمالي عدد المناصب، فالاستثمار الأجنبي لم يوفر سوى 133583 منصب عمل وزعت حسب قطاعات النشاط وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (03): توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط للفترة (2002-2017)

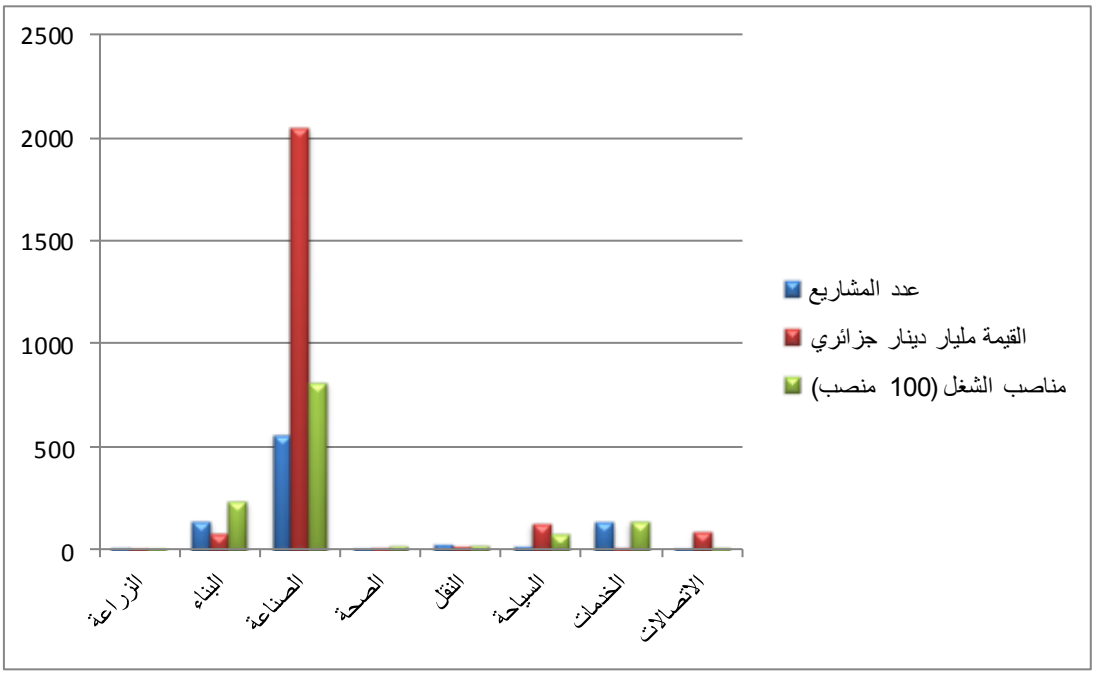

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (2).

يعتبر قطاع الصناعة الأول في توفير مناصب الشغل بقدر 81413 منصب عمل متفوق بذلك على كل القطاعات حيث نستنتج أن عدد المناصب تعود في اغلبها إلى قطاع المحروقات الذي يستهوي المستثمر الأجنبي، في حين نجد قطاع البناء يوفر 23928 منصب عمل بنسبة 17 % ثم جاء قطاع الخدمات بتوفير 13842منصب عمل ممثلا نسبة 10.36% من الإجمالي.

أما قطاعا السياحة والزراعة رغم الدور الهام لهما في الاقتصاد الوطني إلا انهما لا يوفران مناصب شغل بقدر يعكس تلك الأهمية حيث وفر قطاع السياحة7656منصب عمل فيما حقق قطاع الزراعة 641 منصب، بينما باقي القطاعات لا تكاد عدد مناصبها تذكر مقارنة بالمناصب المرغوب فيها.

والشكل الموالي يوضح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل بحسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر.

الشكل رقم (04): تقسيم مناصب الشغل حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر

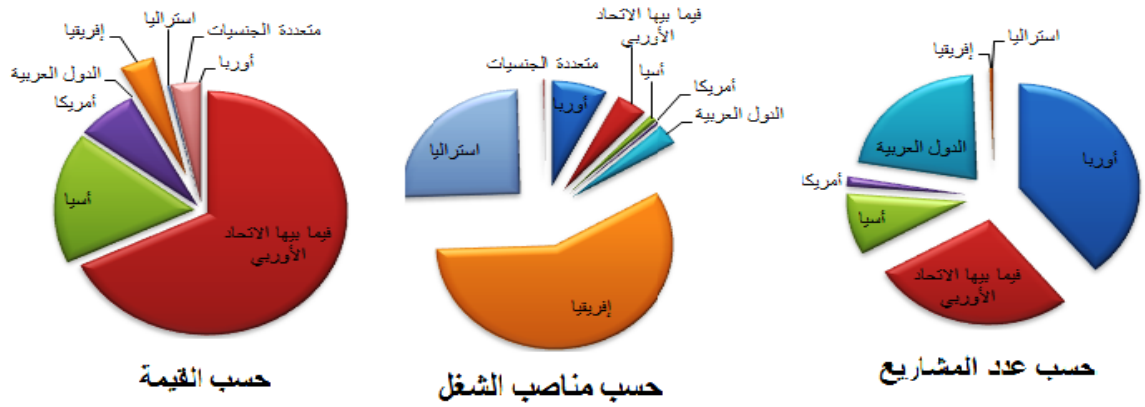

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (3).

نلاحظ أن المشاريع الأوربية هي التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت بـ 78415 منصب عمل ، تليها المشاريع المستثمرة من الاتحاد الأوربي و قدرت بـ 44646 منصب عمل ، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من الدول العربية بـ 34462 منصب عمل ، ثم آسيا بـ 11761 منصب عمل ، و أمريكا بـ 3737 منصب عمل ، أما المشاريع من متعددة الجنسيات وفرت مناصب شغل قدرت بـ 4335 منصب عمل ، أما المشاريع المنجزة من طرف إفريقيا و أستراليا وفرت مناصب عمل ضئيلة قدرت فيما بينها بـ 873 منصب عمل.

من خلال ما تم عرضه من إحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نجد إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل ضئيلة و غير مرضية للآمال المنشودة من فتح المجال أمام استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي.

وحتى يكون للاستثمار الأجنبي المباشر الدور الفعال و المساهمة المرغوب فيها في خلق فرص العمل للشباب الجزائري على الحكومة أن تقوم بتطبيق الأحكام المتعلقة بتخفيض الأعباء لصالح المستخدمين الذين ينشئون مناصب عمل دائمة ، والحفاظ على مناصب العمل في برنامج الخوصصة ، بالإضافة إلى منح معاملة تفضيلية للاستثمارات التي تقدم برامج تأهيل و تدريب العمالة المحلية بما يمكن من رفع إنتاجيتها ، واكتساب القدرة على استيعاب التقنية الحديثة القادمة هذه الاستثمارات بما يؤدي إلى تخفيض البطالة .

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياس النشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذ يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياس النمو الاقتصادي في تلك الدولة، و لهذا كان من الأهمية دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (5): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (4).

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر سجل قفزة نوعية سنة 2001 نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد خلال نفس السنة بالمقابل انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.4سنة 2000 إلى 2.1 سنة 2001 ، بعد سنة 2001 عرف معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا نسبيا بسبب تراجع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، في حين عرفت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا تدريجيا ليسجل نسبة 6.9%سنة 2003 و هي أعلى نسبة مسجلة خلال هاته السنوات و التي تزامنت و انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية إلى أدنى مستوياتها .بعد سنة 2003 سجلت معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر أرقاما إيجابية باستثناء بعض السنوات التي انخفض خلالها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، في المقابل انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1.6 % سنة 2009 وهي السنة التي شهدت قفزة نوعية في حجم الاستثمار بـ 19.12%.

من خلال الإحصائيات نستنتج أن تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر المنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تعرف تذبذب خلال فترة الدراسة، فبعدما كانت هذه النسبة تمثل 0.51% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2000، ارتفعت بعدها مباشرة سنة 2001 لتصل إلى2.02% كنتيجة للإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية، بعد سنة 2001 جاءت النتائج متقلبة بين الارتفاع والانخفاض

لكن لم يحقق الاستثمار الأجنبي كنسبة منسوبة للناتج المحلي أي زيادة تفوق 2.02% لسنة 2001، لذا على الجزائر تقديم العديد من الحوافز والضمانات لاستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

إن زيادة حجم المبادلات التجارية في البلد المضيف له من الأثر الجيد على ميزان المدفوعات، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من بنود ميزان المدفوعات اخترنا منها الميزان التجاري الذي يظهر عليه مساهمة الاستثمار الأجنبي في زيادة الصادرات و/أو تخفيض الواردات السلعية، ومن ثم تحسين رصيد هذا الميزان .

الشكل رقم (6) : التدفقات التجارية خلال الفترة (2005 – 2017)

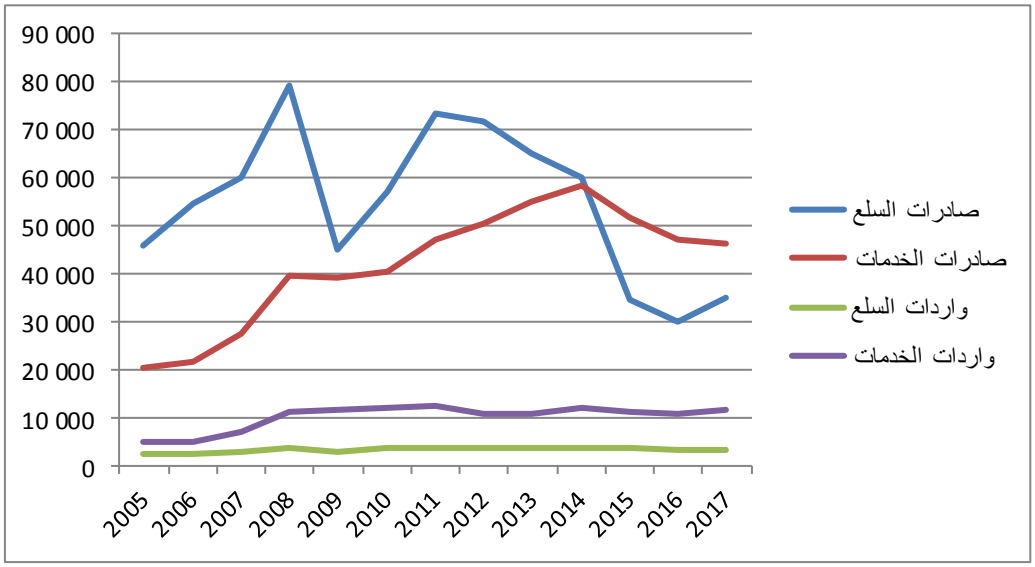

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (5).

سجلت صادرات السلع تزايد مستمر خلال أربع السنوات الأولى2005-2006-2007 -2008 حيث حققت 46.002 مليون دولار 54.613 مليون دولار 60.163 مليون دولار، 79.298 مليون دولار على التوالي.

وفي سنة 2009 عرفت انخفاضا كبيرا حيث قدرت قيمة الصادرات السلعية لهذه السنة بـ45.174 مليون دولار، سنة 2010 شهدت ارتفاع بقيمة 57.053 مليون دولار واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2015بعدها مباشرة رجعت النتائج إلى الانخفاض أين سجلت أدنى قيمها، في حين عرفت صادرات الخدمات نمو متزايد طوال فترة الدراسة مع تسجيل تراجع خلال السنتين 2016-2017 بقيمة30.026مليون دولار،35.191 مليون دولار على الترتيب.

أما واردات الجزائر من السلع فهي مرتفعة بشكل دائم طوال سنوات الدراسة حيث كانت في سنة 2005 قيمة 2.507 مليون دولار، ووصلت سنة 2017قيمة 3.261مليون دولار.

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى أن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا خلال السنوات السابقة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و ليس إلى انخفاض قيمة الواردات أو ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات الناتجة عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، بل هذا ناتج عن ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في زيادة الصادرات ، لذلك وجب على الدولة تبني استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات تقوم بتوجيه الاستثمار الخاص و خاصة الأجنبي إلى قطاعات خارج المحروقات و خاصة الموجهة نحو التصدير .

حقق الميزان التجاري فائضا سنة 2002 قدر بـ 6,70 مليار دولار و استمر في التزايد خلال السنوات التي تلتها، إلى غاية سنة 2008 أين سجل اعلى قيمة بـ 40,52 مليار دولار و وقد وافقه أيضا رصيد الحساب الجاري بالإيجابي حيث سجل خلال 2002 بـ 4,36 مليار دولار و استمر هو الأخر بالارتفاع حيث حقق اعلى قيمة له سنة 2008 بـ 34,45 مليار دولار، بعد سنة 2008 عرفا كل منهما انخفاض كبير حيث نجد أن الميزان التجاري قد سجل سنة 2009 قيمة 7,78 مليار دولار بعدما كانت سنة 2008، 40,52 مليار دولار و يرجع هذا التدهور الكبير في قيمة الميزان التجاري إلى انخفاض عائدات البترول الناتج عن الأزمة المالية العالمية و ما نجم عنها من أثار سلبية على اقتصاديات الدول، و قد استمرت نتائج الميزان التجاري في التذبذب إلى غاية سنة 2015 أين سجل عجزا بقيمة 18,08–مليار دولار ثم 20,13 – مليار دولار سنة 2016 و 14,41–مليار دولار سنة 2017، نفس الشيء بالنسبة للرصيد الحساب الجاري فمنذ سنة 2014 عرف هو الأخر عجز بقيمة 9,10– مليار دولار و شهدت السنوات التي تلتها 2015، 2016، 2017 نفس السلبية بقيمة 27,29– مليار دولار، 26,22– مليار دولار، 22,10– مليار دولار على التوالي، أين يرجع السبب إلى أزمة البترول التي عرفت تدهر كبير في أسعار البترول وما نجم عنها من تحويل المستثمرين الأجانب للعملة الأجنبية إلى بلدانهم .

الشكل رقم (7): علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من الميزان التجاري و الرصيد التجاري الخارجي

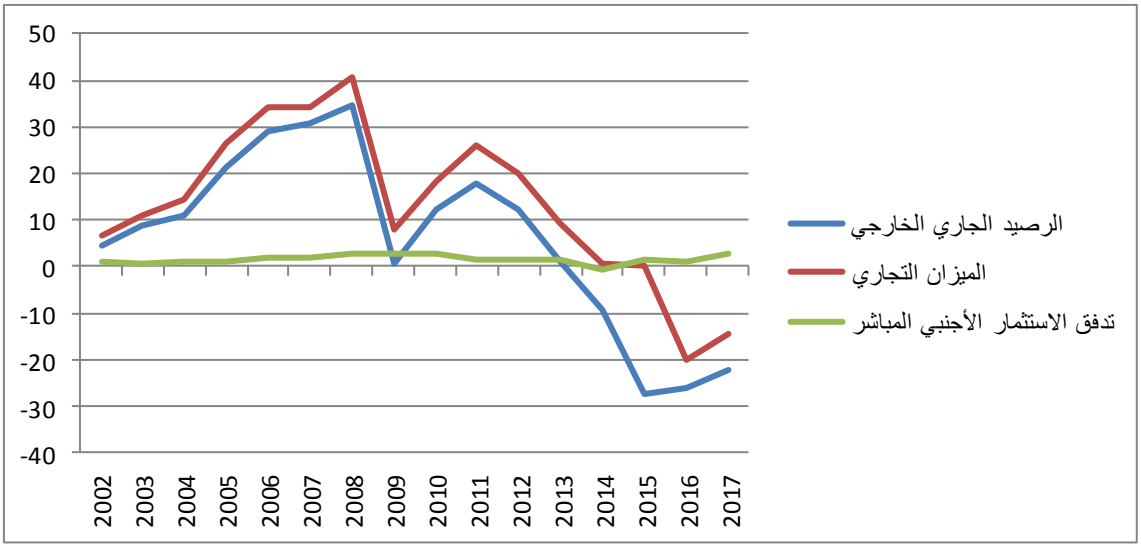

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (6).

من الشكل يتضح أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي جد ضئيل مؤكدا على أن الجزائر تظل من الدول الأقل استقطابا له ، حيث يبقى مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرهقا و صعبا وغير واضح المعالم و هذا ما يؤدي إلى عدم بروز مساهمته في ميزان المدفوعات ، إضافة إلى إن الاستثمار الأجنبي اغلبه متمركز في قطاع المحروقات و القلة المتبقية في إحلال الواردات .

خلاصة الفصل:

عملت الجزائر في الفترة الأخيرة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بمنحه الكثير من المزايا والحوافز من خلال النظام القانوني، وذلك من اجل استقطاب عدد كبير من رؤوس الأموال الأجنبية واستعمالها في تحقيق تنمية اقتصادية، إلا أن الأمر الجدير بالذكر هو أن حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر لم يكن كبيرا ولم يرقى إلى المستويات المطلوبة مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات متاحة و فرص استثمار ناجحة، ومن الملاحظ أيضا أن هذا التدفق قد تمركز في قطاع المحروقات دون غيره من القطاعات الحيوية الاقتصادية الأخرى.

رغم ضآلة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلا أنها ساهمت في توفير مناصب العمل كما ساهمت في رفع الناتج المحلي الإجمالي و لم يكن لها المساهمة في ميزان المدفوعات وفق ما تأمل فيه الجزائر لتنمية اقتصادها، كون هذه التدفقات غير موجهة للتصدير خارج قطاع المحروقات.

الخاتمة

الخاتمة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع على الساحة الاقتصادية الدولية، لما يكتسيه من أهمية بالغة في إحداث الأثر الإيجابي على اقتصاد الدول المضيفة، حيث يعتبر من أهم المحركات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأحد الشروط الرئيسية للإقلاع الاقتصادي، وكون الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال، إذ هو بمثابة بديل للمديونية الخارجية في حالة التنويع القطاعي للاستثمارات، والجزائر كباقي دول العالم عامة والدول النامية خاصة تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأكبر نسبة ممكنة واستغلال الامتيازات الناجمة عنه.

النتائج

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

1. لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي أنتج اجتهادات متنوعة من طرف الباحثين المختصين والهيئات والمنظمات الإقليمية و الدولية، ومنها صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اللذان يشترطان تملُّك نسبة 10% على الأقل من أسهم شركة المساهمة أو من القوة التصويتية ليصير الاستثمار الأجنبي مباشرا.
2. من خلال الدراسة لاحظنا تأكد الفرضية (أ) و ذلك لما حدث من تطور موقف المشرع الجزائري من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، حيث عملت على سن العديد من التشريعات و القوانين المنظمة له والتي كان لها من الأثر الجيد حتى ولو بنسب قليلة على جذب الاستثمار الأجنبي وهذا ما لاحظناه خلال فترة الدراسة خاصة بعد صدور الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وماله من اثر على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر لها على البقاء و عدم الخروج في السنوات الأولى من الاستقلال إلى عدم رغبته فيها بصورة غير مباشرة وتأميم الكثير منها، بعد منتصف العقد الأول من الاستقلال.
3. تأكد الفرضية (ب) التي تنطلق من أن هناك عدة معوقات و تحديات تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك لما توافق مع دراستنا.
4. عدم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الإنتاجية كزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية، حيث لازال أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية ضئيل جدا، و ذلك كون اغلب الاستثمارات الأجنبية تتمركز في قطاع المحروقات، الذي هو قطاع صناعي هذه النتيجة المتوصل إليها تؤكد توجهنا في الفرضية (ج)

5. رغم ضآلة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مقارنة بالإمكانات المتاحة، إلا أن أهميتها كبيرة خاصة في ما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية.
6. لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على آثار إيجابية أو آثار سلبية بحتة مطلقة عبر الزمان والمكان، بل هناك ظروف وأوضاع وسياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكنه اقتحامها، و الطريقة التي يقام بها والظروف المحيطة به والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، ومن ثم يمكن تصور الآثار الإيجابية والسلبية التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار في اقتصاد البلد. وهذا ما يتنافى مع الفرضية (د)

الاقتراحات:

بما أن مناخ الاستثمار بالجزائر لا يزال يعاني من عديد العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار ارتأينا تقديم بعض التوصيات:

أ. إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
ب. توسيع مهام الهيئة المكلفة بالاستثمار لتوفير كل المعلومات التي تهم المستثمر المحلي أو الأجنبي، وتسهيل الوصول إليها؛
ج. القضاء على البيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات ، تطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين؛
د. تطوير النظام المالي بما يتلاءم ومستلزمات التمويل على أساس الجدوى الاقتصادية؛
هـ. التركيز على الاستثمار والشراكة في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد مواردها وتسمح بانطلاق الآلة الإنتاجية في كل القطاعات، وليس على الاستثمارات التمويلية فقط التي قد تترك آثارا سلبية على ميزان المدفوعات؛
و. تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارات هو خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية و تنمية مهارات الترويج لغرض الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج، وتقديم الخدمات الاستثمارية وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
ز. توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية؛

ح. ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية و الرشوة؛

ط. توفير الاستقرار السياسي والأمني.

آفاق الدراسة

من خلال دراستنا هذه نقترح على الدراسات المستقبلية تغطية النقاط التالية:

أ. الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية؛

ب. الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية؛

ج. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض مستوى الفقر؛

د. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الإصلاحات.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفق FDIالوارد	280،1	1113،1	1065	637،9	881،9	1145،3	1888،2	1743،3	2631،7
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفق FDIالوارد	2753،8	2301،2	2580،4	1499،4	1684	1506،7	-584	1635	1203،0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

الملحق رقم (02): تقسيم مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المؤية	مناصب الشغل	النسبة المؤية
الزراعة	13	1.44	5.768	0.23	641	%0.4
البناء	142	15.76	82.593	3.28	23.928	%17.91
الصناعة	558	61.93	2.050.277	81.37	81.413	%60.95
الصحة	6	0.67	13.572	0.54	2.196	%1.64
النقل	26	2.89	18.966	0.75	2.407	%1.80
السياحة	19	2.11	128.234	5.09	7.656	%5.73
الخدمات	136	15.09	130.980	5.20	13.842	%10.36
الاتصالات	1	0.11	89.441	3.55	1.500	%1.12
المجموع	**901**	**100**	**2.519.831**	**100**	**13.3583**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2017)www.andi.dz، اطلع عليه يوم **2019/06/27**على الساعة 14.14

الملحق رقم (03): تقسيم مناصب الشغل حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوربا	472	1.148.208	78.415
بما فيها الاتحاد الأوربي	332	666.499	44.646
أسيا	114	169.732	11.761
أمريكا	18	68.813	3.737
الدول العربية	262	1.057.257	34.462
إفريقيا	6	39.686	609
استراليا	1	2.974	264
متعددة الجنسيات	28	33.160	4.335
المجموع	**901**	**2.519.831**	**133.583**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (**2002-2017**)www.andi.dz، اطلع عليه يوم **2019/06/27**على الساعة **14.14**

الملحق رقم (4): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نسبةFDIمن الناتج المحلي	*معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	4123.5*	2.4*	0.51	-	3378
2001	4260.8*	2.1*	2.02	-	4492
2002	4537.7*	4.7*	1.87	-8.1	5556
2003	5247.5*	6.9*	0.93	-42.18	6194
2004	6135.9*	5.2*	1.03	29.53	7076
2005	7544.1*	5.1*	1.1	24.64	8222
2006	8463.5*	2.0*	1.61	64.61	10110
2007	8389.6*	3.0*	1.29	-11.68	11853
2008	11043.7*	2.4*	1.53	45.41	14485
2009	9968*	1.6*	2	19.12	17239
2010	11991.6*	3.6*	1.42	-15.58	19540
2011	14519.8*	2.8*	1.29	11.35	22120
2012	15843*	3.3*	0.717	-38.64	23620
2013	-	-	0.8	–	25312
2014	-	-	0.7	–	26819
2015	165.9	4.8	-0.35	–	26232
2016	159	6.4	1.02	–	27871
2017	178.3	5.6	0.67	–	29053

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

(*)خيالي خيرة ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015–2016

الملحق رقم (5) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة بالمليون دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات السلع	46,002	54,613	60,163	79,298	45,174	57,053	73,489	71,866	64,974	60,061	34,668	30,026	35,191
صادرات الخدمات	20,357	21,456	27,631	39,479	39,294	40,473	47,247	50,378	55,028	58,580	51,702	47,089	46,059
واردات السلع	2,507	2,564	2,839	3,482	2,935	3,489	3,608	3,749	3,773	3,544	3,455	3,433	3,261
واردات الخدمات	4,823	4,837	6,796	11,088	11,634	11,848	12,586	10,873	10,795	11,803	11,077	10,881	11,599

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

الملحق رقم (6): علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من الميزان التجاري والرصيد التجاري الخارجي

(الوحدة مليار دولار)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد الجاري الخارجي	4,36	8,84	11,12	21,18	28,95	30,59	34,45	0,41
الميزان التجاري	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06	34,23	40,52	7,78
*تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	1.07	0.64	0.88	1.15	1.89	1.74	2.63	2.75
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد الجاري الخارجي	12,16	17,77	12,30	0,85	−9,10	−27,29	−26,22	−22,10
الميزان التجاري	18,20	25,96	20,17	9,41	0,59	−18,08	−20,13	−14,41
*تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	2.58	1.50	1.68	1.51	(0.58)	1.64	1.20	2.58

المصدر: بنك الجزائري، https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm ،

إطلع عليه يوم 2019/07/03 على الساعة 21:16

* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

المراجع

قائمة المراجع :

أولا : الكتب باللغة العربية :

1- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006

2- رشاد أحمد عبد اللطيف، "التنمية المحلية "، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.

3- صلاح عباس، "العولمة و أثارها في الفكر المالي و النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

4- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري،" دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2014.

5- عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

6- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

7- عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

8- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية: منظماتها- شركاتها- تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

9- علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

10- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي – نظريات و سياسات "، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى،2007.

11- عمر هاشم محمد صدفة، "ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي "، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

12- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

13- قطب مصطفى سانو،" الاستثمار أحكامه، وضوابط في الفقر الإسلامي"، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.

14- قنادزة جميلة، "الشركات العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر"، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2018/2017.

15- محروس إسماعيل،" دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء الأول"، شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر.

16- محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية "، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى، 2010.

17- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.

18- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية(دراسة نظرية و تطبيقية)"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003.

19- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي،" التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

20- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية "، دار وائل لنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

21- مدحت محمد أبو النصر، "إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.

الكتب بالغة الاجنبية :

22- ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiquespubliques pour l'investissement**, Op Cit, p 20

23- un ctad , Examen de la politique de l'investissement , Algèrie , **2004** p , **15** .pecit

البحوث الجامعية :

24- بن لخضر عيسى،" سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)"، دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس،2019/2018.

25- بامحمد نفيسة، "تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI "، ماجستير، جامعة وهران، 2016/2015 .

26- خيالي خيرة، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، ماجستير، جامعة ورقلة .

27- سحنون فاروق، "قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر "، ماجستير، جامعة سطيف، 2010/2009.

28- سعاد سالكي، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي - " ماجستير، جامعة تلمسان، 2006(غير منشورة) .

29- سعيدي يحي، "تقييم المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2006-2007.

30- سلمان حسين، "الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية "، ماجستير، غير منشورة، التسيير، جامعة الجزائر، 2004 .

31- سمير يحياوي، " العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية –حالة الجزائر "، ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 .

32- فجر عبد الله الصالح، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة "، بكالوريوس في الاقتصاد، 2014.

33- محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر- دراسة حالة أوراسكوم- ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009/ 2010.

34- هند سعدي، "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014"، دكتوراه، جامعة المسيلة، 2014.

المجلات :

35- حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر –تعارف وقضايا-"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد32، 2004.

36- زغيب شهرزاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – واقع وآفاق – "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة ، العدد الثامن ، فيفري2005

37- سعد محمود الكواز، "تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و اثارها في اقتصاديات الأقطار النامية "، مجلة تنمية الرافدين، العدد 37، جامعة الموصل، العراق، 2005.

38- صالح تومي، راضية بختاش،" أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، مركز البصيرة، الجزائر، العدد 7، جانفي2006.

39- صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43 -44، 2008.

40- علي عبد القادر علي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ،قضايا التنمية في الاقطار العربية "، العدد الواحد و الثلاثون، 2004 .

41- علي همال، فطيمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الجزائر، العدد 04، مارس، 2005.

42- غريب بولرباح، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها – حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10،جامعة ورقلة، 2012.
43- كرامة مروة ، رايس حدة ، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية–دراسة تحليلية – ،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الثاني عشر، ديسمبر2012.
44- محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة سعيدة.
45- ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 24، سبتمبر2005، محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، "أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05 ،2007.

الملتقيات :

46- براهمية أمال، سلايمية ظريفة ،مداخلة بعنوان: "تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة محمد خيضر، يومي 21-2006/11/22.
47- عبد المجيد اونيس، حول الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واقع وأفاق ،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، يومي 17-2006/18.
48- بيري نورة، زرقين عبود، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، المغرب: محددات و أثار"دراسة مقارنة باستخدام نتائج المعدلات الانية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2014، الجزائر
49- محمد يعقوبي، توفيق تمار، مداخلة بعنوان:" أثار العولمة المالية على الاستثمارات الاجنبية المباشرة حالة الدول العربية"، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – حالة الجزائر و الدول النامية – جامعة بسكرة .
50- بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، مداخلة بعنوان: الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، ملتقى وطني حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة يومي21-22 ماي 2002، جامعة البليدة
51- عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم و استشراف، 25/24/23 مارس، بيروت، 2009.

القرارات و المراسيم:

52- القانون رقم 63- 77 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمار،الجريدة الرسمية، العدد 53، 02أوت 1963.

53- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم16، 1990.

54- المرسوم التشريعي 23-12 الصادر بالجزائر بتاريخ 05 أكتوبر1993، الجريدة الرسمية ،العدد 64،05أكتوبر1993.

55- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في افريل1993يعدل و يتمم الأمر رقم 75-50المؤرخ في 1975/9/26و المتضمن القانون التجاري بالجزائر، الجريدة الرسمية رقم 27-1993.

56- المرسوم التشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 افريل 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية بالجزائر الجريدة الرسمية رقم 27-1993.

57- المادة 11 من القانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

58- القوانين الخاصة بالاستثمار: قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/26، وقانون رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15، قانون رقم25/88 المؤرخ في 1988/07/12، قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05، الأمر الرئاسي رقم03/01 الموافق لـ 2001/08/20

59- بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي ، 2010-2014 ، الجزائر 24 ماي 2010 ،ص 2-3